

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون
فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الثامنة عشرة

(١٩-٢٢ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثامنة عشرة
١٠	الثاني - الجزء العام الرفيع المستوى
١٠	ألف - افتتاح الدورة
١٠	باء - عرض التقارير المقدمة عن التنفيذ
١١	جيم - المناقشة
١٩	الثالث - مناقشة مواضيعية بعنوان: "في سياق تطور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساهمات، واستراتيجية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب"
٢٧	الرابع - تقرير الفريق العامل
٢٨	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة
٢٩	السادس - مسائل أخرى
٣٠	السابع - مشروع التقرير
٣١	الثامن - اختتام الدورة
٣٢	التاسع - المسائل التنظيمية
٣٢	ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها
٣٣	باء - الحضور
٣٣	جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣٣ دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

المرفقات

الأول - قائمة الحاضرين في الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان

٣٥ الجنوب

الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في

٣٨ دورتها الثامنة عشرة

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثامنة عشرة

١ - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقررات التالية في دورتها الثامنة عشرة:

المقرر ١/١٨

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)،

وإذ تعيد أيضا تأكيد وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٢)،

وإذ تشير إلى مقرريها ١/١٧ و 17/IM/1^(٣) وكذلك إلى قرار الجمعية العامة

٢٣٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٤)، وتلاحظ، في هذا الصدد، أن التقرير لم يتضمن توصيات وحدة التفتيش المشتركة^(٥)، وكذلك التوصيات التي أسفر عنها تقييم مساهمة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.78.II.A.11، والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، المرفق.

(٣) انظر SCC/17/IM/L.2، الفصل الأول.

(٤) SSC/18/3.

(٥) انظر A/66/717.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١^(٦)،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي أصدره الأمين العام بتعيين مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منصب المبعوث المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتتطلع إلى المزيد من الإيضاحات المتعلقة بولاية المبعوث،

وإذ تشير أيضا إلى أن دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والأطر الاستراتيجية للصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة تشكل جهودا إيجابية،

وإذ تسلم بأهمية إجراء تعيينات الممثلين الإقليميين التي لم يبت فيها بعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تسلم أيضا بأن وحدة التفتيش المشتركة تقدم، في تقريرها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة، توصيات إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما بمذكرة الأمين العام المرفقة^(٧)،

وإذ تسلم كذلك بأنه يلزم إجراء المزيد من المداولات بين الدول الأعضاء بشأن الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام^(٨) قبل البت في تلك الخيارات،

وإذ تقر بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى التعاون بين الشمال والجنوب، وبقدرة مثل هذا التعاون على التأثير إيجابيا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك بأهمية القيام، في هذا السياق، بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، المزيد من المعلومات بشأن المهام والواجبات التي سيضطلع بها مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتي ستنشأ عن تعيينه في منصب مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(٦) انظر DP/2013/31.

(٧) A/66/717/Add.1.

- ٢ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل، حسب الاقتضاء، تنفيذ التوصيات التي لم تُنفذ بعد من توصيات وحدة التفتيش المشتركة^(٥) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٦)؛
- ٣ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية طرح توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي يمكن أن تشمل، في جملة أمور، انتداب طوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين لدى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٤ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل على مواءمة برنامج عمله بالكامل مع الإطار الاستراتيجي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^(٨)؛
- ٥ - تطلب إلى الأمين العام إدخال التعديلات الضرورية، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(٩)، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٦ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة ورسمية بقدر أكبر ويضطلع بتنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف تشجيع الدعم المشترك المقدم إلى مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية والنتائج التي حققتها مختلف المنظمات من خلال نماذج أعمال كل منها، دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعيين جهات تنسيق تمثيلية لكي تنضم إلى الآلية؛ وتطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يتيح للمكتب فرصة تمثيله بشكل أكثر انتظاما في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق لدى المجموعة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تؤثر في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- ٧ - تهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الأخرى المعنية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي القيام، عند الطلب، بمساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بطريقة تتفق مع ولايات تلك المنظمات وخططها الاستراتيجية؛

(٨) DP/CF/SSC/5.

(٩) SSC/17/3.

٨ - تدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى التشجيع على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، مما يعود بالنفع على البلدان النامية بغية معالجة مسألتَي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - تدعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقريره التوليقي المقرر تقديمه قبل عام ٢٠١٤^(١٠)، معلومات عن الإجراءات الملموسة التي اتخذت من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك عن طريق تحسين تخصيص الموارد؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

المقرر ٢/١٨

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الثامنة عشرة،

تقر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورها التاسعة عشرة المقرر عقدها عام ٢٠١٦:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الدور التكميلي وليس التعويضي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٦٨/٦، الفقرة ٢٥.

- ٣ - متابعة الإجراءات المنبثقة عن الدورات السابقة للجنة الرفيعة المستوى، ولا سيما دورتها الثامنة عشرة التي عقدت في عام ٢٠١٤.
- ٤ - النظر في التقرير الشامل المفصل المقدم من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٨.
- ٥ - مناقشة مواضيعية*.
- ٦ - مشاركة اللجنة الرفيعة المستوى في عملية الاستعراض الشامل التي تجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.
- ٧ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٨ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى.
- ٩ - مسائل أخرى.
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها التاسعة عشرة.

* سيحدّد الموضوع بناء على مشاورات سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

الجزء العام الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

- ٢ - انتخبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جلستها الأولى المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، معالي السيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رئيساً لدورتها الثامنة عشرة. وأدى الرئيس بيان.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان رئيس الجمعية العامة.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - عرض التقارير المقدمة عن التنفيذ

- ٥ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جلساتها من الأولى إلى الرابعة المعقودة في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، في البنود ٢ إلى ٤ من جدول أعمالها.
- ٦ - وقدم مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الوثائق التالية:

(أ) تقرير مقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مراعاة الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما (SSC/18/1)؛

(ب) مذكرة الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/18/2)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/18/3).

٧ - أعربت الوفود، على وجه العموم، عن ثنائها على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمها القوي المستمر ما لمثل هذا التعاون. ولاحظ المشاركون، الذين تكموا نيابة عن مجموعات الدول أو باسم كل دولة على حدة أو باسم بعض المنظمات، استمرار ازدياد تأثير وأثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الأمر الذي ساعد على النهوض بخطط التنمية الوطنية. واتفقوا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما برح يؤدي دورا مركزيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن يحظى بمكانة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي معرض ملاحظة التوسع الهيكلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سلطت الوفود الضوء على الدور الذي يؤديه ذلك التعاون في إعادة رسم المشهد الإنمائي الدولي. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفوائده في دفع عجلة جوانب النجاح في التنمية، فإنه ما زال يواجه تحديات. وفي بعض الحالات، تفضي جوانب العجز في الهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا إلى صعوبة توسيع نطاق المبادرات فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - وعلى غرار ما حدث في دورات اللجنة السابقة، أعاد عدد من الوفود تأكيد اختلاف التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث طبيعته، عن المساعدة الإنمائية التقليدية، فهو مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب يسهم في تحقيق الرفاه على الصعيد الوطني والاعتماد على الذات جماعيا. وشددت تلك الوفود على أن بلدان الجنوب تضطلع بدور ومسؤولية محددتين يتمثلان في وضع خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسترشد في ذلك بمبادئ السيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والمساواة، وعدم وقف التعاون على شروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وعلى غرار ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية، أكدت تلك الوفود أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكملا له، وأنه ينبغي السعي لتحقيقهما متلازمين معا حتى يتسنى إحداث أقصى قدر من التأثير. ومن وجهة نظر تلك الوفود، لا تشكل التبرعات المالية فيما بين بلدان الجنوب مساعدة إنمائية رسمية وإنما هي تعبير عن التضامن والتعاون.

٩ - وأشارت بعض الوفود إلى أن ضمان الاستفادة القصوى من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيق أكبر قدر من تأثيره يتطلب رؤية بعيدة المدى تبلور في إطار مؤسسي عالمي. ووجهت تلك الوفود الانتباه إلى التحديات التي ما فتئت تعوق قيام منظومة

الأمم المتحدة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما استمرار نقص الموارد، المالية والبشرية على السواء. وشددت على الحاجة إلى زيادة تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الثنائي والمتعدد الأطراف، كما حثت الشركاء في التنمية على الوفاء بما قطعوه على أنفسهم من التزامات في المحافل الدولية. ولاحظت تلك الوفود أن الأمم المتحدة تضطلع بدور خاص في هذا الصدد، ولا سيما التأثير في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للتأكد من مراعاة احتياجات بلدان الجنوب ووفاء الشركاء في التنمية بالتزاماتهم. وذكر أحد الوفود أن بلده هو أول بلد في مجموعة الـ ٢٠ يتمكن من تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - وأقرت عدة وفود بالدور الهام الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والترويج له. وشدد أحد الوفود على الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات استراتيجية مثل التجارة، والزراعة، وتطوير الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار تجزئة مواضيع أنشطة بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة. ودعا بعض الوفود إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى اختلاف العالم الذي وُضعت فيه الترتيبات المؤسسية التي تحكم التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن عالم اليوم، ودعا إلى تعزيز وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يكون للبلدان إطار حيوي للتعاون المتبادل ومجموعة متنوعة من الخبرات التقنية والمالية وغيرها من الخبرات أو من الموارد التي قد تساعد البلدان النامية وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وذكر الوفد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور هام في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاستفادة من الأدوات الموجودة، دون إغفال غيرها من الأدوات، والمحافل والشركاء من قبيل بنوك التنمية الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

١٢ - وأكد عدد من الوفود أن المجتمع الدولي قد سبق له أن حدد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأرساه، نظريةً وممارسةً، في خطة عمل بونينس آيرس وفي وثيقة نيروبي الختامية. ولذلك فلا حاجة إلى إتباع النهج الذي تسعى بعض البلدان إلى اعتماده، وهو إعادة النظر في معايير ذلك التعاون بإصدار مبادئ توجيهية ووضع أطر عمل وآليات للمساءلة وفقا لمبادئ فعالية المعونة. وحذر أحد الوفود من مغبة فقدان جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

لحدواه إذا لم يستجيب بنشاط لاحتياجات بلدان الجنوب الصاعدة وتوقعاتها، لأن جذوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لن تتمد، بصرف النظر عن مدى مشاركة منظومة الأمم المتحدة في ذلك.

١٣ - وتباينت وجهات نظر الدول الأعضاء إزاء تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/18/3). فبعض الوفود استحسنت التوصيات الواردة في التقرير. وقد أقرت، على وجه الخصوص، بميزة جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل الاضطلاع بدور المضيف المؤسسي للمكتب. واتفقت أيضا مع المقترح الرامي إلى تقوية المكتب لضمان الفعالية في تنسيق وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ودعت مجموعة أخرى من البلدان، في معرض الإشارة إلى توصيات الأمين العام، إلى إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تابعة للمكتب باعتباره جزءا لا يتجزأ من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حتى يتسنى تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٤ - ومع ذلك، أعرب عدد من الوفود عن تحفظات إزاء التوصيات التي اعتبروا أنها تُبقي على الوضع الراهن. وأكد أحد الوفود أن تعزيز المكتب ينبغي ألا يقتصر فقط على تغيير اسمه ليصبح "مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب" بل أن يشمل بذل جهد جاد ذي مصداقية غايته تعزيز المكتب بتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية له أو ورفع مستوى مركزه داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ودعت عدة وفود إلى تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان منفصل. وذكر بعض الوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الذراع الإنمائي الأكبر في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن ينظر في السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة البلدان النامية عمليا على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتزويد المكتب بالموارد الكافية التي تمكنه من الوفاء بولايته.

١٥ - ورأى أحد الوفود أن إطار المبادئ التوجيهية التشغيلية لم يميز بشكل واضح بين مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفذة بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من جهة، ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفذة خارج إطار معايير التخطيط والتنفيذ والتقييم المعمول بها في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، من جهة أخرى.

١٦ - وأشار العديد من الوفود إلى أن تقرير الأمين العام لم يتناول توصيات وحدة التفتيش المشتركة تناولها تماما. فعلى سبيل المثال، لاحظت تلك الوفود مع القلق أن التوصيات المتعلقة

مركز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تلق الاهتمام اللازم. وشددت تلك الوفود أيضا على ضرورة تحسين هيكل الإدارة والدعم المقدم من الأمانة، وتحسين إمكانية وصول المكتب إلى هياكل صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، التمسّت تلك الوفود تزويدها أولا بأول بما يستجد من معلومات عن الخطوات الفعلية المتخذة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وركزت بوجه خاص على المقترحات بشأن زيادة الموارد المالية والبشرية. وأبرز بعض الوفود التوصية المتعلقة بتخصيص المنظمات التابعة للأمم المتحدة لما لا يقل عن ٥,٠ في المائة من ميزانياتها الأساسية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وأعرب عدد من الوفود عن استحسانه لعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشارت مجموعة من الوفود إلى نجاح المكتب في إنشاء إطار يمكن فيه للجهات الفاعلة من الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن تقيم شراكات شاملة من أجل تحقيق التنمية الفعالة. واعتبرت تلك الوفود أن المكتب بوسعه أن يضطلع بدور هام في دعم فعالية وشفافية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعظيم أوجه التآزر مع الأشكال الأخرى المتعلقة بتمويل التنمية وسياساتها، ومساعدة المستفيدين على مواءمة الدعم المقدم مع الاحتياجات على نحو فعال. وأقرت تلك الوفود بتأييدها القوي للتعاون الثلاثي وأعربت عن ذلك حيث أشارت إلى أنه يجمع بين نقاط القوة النسبية المتوفرة لكل من بلدان الجنوب وبلدان الشمال، ويسر تبادل المعارف والدروس المستخلصة، ويعزز المسؤولية المشتركة عن نتائج التنمية. وأكدت، مرة أخرى في هذا الصدد، أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور محوري في تعزيز التعاون الثلاثي. ورحب معظم المندوبين الذين تحدثوا خلال الجلسة العامة باعتزام الأمين العام تعيين مدير المكتب ممثلا خاصا له معنيا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٨ - وشدد بعض الوفود على احتياجات التنمية المحددة والعاجلة لدى أقل البلدان نموا ووجه الانتباه إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلبية تلك الاحتياجات، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجه الجهات المانحة التقليدية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. واقترحت تلك الوفود جعل جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أقل البلدان نموا تستند إلى الإجراءات المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل اسطنبول) التي من شأنها أن تساعد على تعزيز وتوسيع نطاق عملية التحول الجارية في التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي

فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظت أن ذلك سيمكن بلدان الجنوب من إقامة شراكة أوثق مع البلدان الأقل نمواً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتنويع الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر.

١٩ - وشجعت تلك الوفود الشركاء في التنمية من ذوي القدرة على القيام بالأمر التالية على الصُّعد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي: (أ) إتاحة فرص دخول جميع منتجات أقل البلدان نمواً الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ودون إخضاعها لنظام الحصص؛ (ب) اعتماد نظم استثمارية تفضيلية بحيث يشجع هؤلاء الشركاء شركاتهم على الاستثمار في إنشاء البنى الأساسية وتنمية القدرات الإنتاجية؛ (ج) رفع مستوى تقاسم التكنولوجيات والمعارف وأفضل الممارسات؛ (د) زيادة التعاون الإنمائي بتنويع موارد التمويل؛ (هـ) العمل مع بلدان الشمال على تحسين أوجه التكامل وتعزيز التآزر من خلال التعاون الثلاثي في أقل البلدان نمواً.

٢٠ - وبالنظر إلى التغيرات التي طرأت على المشهد الإنمائي الدولي واستمرار تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أشارت عدة بلدان إلى تنامي دور البلدان النامية كجهات فاعلة رئيسية في جهود التنمية العالمية والإقليمية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة، ورحبت بذلك. وأكدت تلك البلدان أن تحديات عالم ما بعد عام ٢٠١٥ تقتضي أن تتضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة في ظل مشهد إنمائي مستجد، وهو ما يعني تجاوز مفهوم التنمية التقليدية بتبني نهج عالمي متعدد فيه الجهات المعنية، والاعتراف لكل جهة بمساهماتها المتفردة، وتبادل معلومات عن الدروس المستخلصة، وتعزيز المزايا النسبية وأوجه التكامل والتآزر وفهمها. وبالمثل، يحتاج الشركاء في التنمية إلى فهم إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق النتائج الإنمائية في مجالات مثل التعاون التقني، وبناء القدرات، وتمويل التنمية، وكذلك دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢١ - وأشار إلى أن اللجان الإقليمية ينبغي أن تستمر في الاضطلاع بدور محفز في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذين أصبحا محورين من محاور دعم مرتكزات نمو الاقتصاد العالمي المتسمة بالحيوية. وثمة حاجة أيضاً إلى رفع مستوى المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ومن المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، في كل من المجالين المالي والتقني، لتعزيز الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب. فالبلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتبع نهجا أكثر حيوية وابتكاراً في التعامل مع ترتيبات التعاون الثلاثي من خلال استكشاف مجالات غير تقليدية للتعاون، بما يستجيب للأولويات الإنمائية المتغيرة في بلدان

الجنوب. وفي هذا الصدد، شدد بعض الوفود على أهمية إيجاد أدوات ووسائل أفضل لقياس نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهذه نقطة حاسمة في بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربت بعض البلدان عن حرصها بشكل خاص على استخدام الأدوات التي وُضعت بالفعل من خلال آليات فعالية المعونة والتنمية، بيد أن آراء البلدان تباينت بشأن هذه النقطة.

٢٢ - وسلط عدد قليل من الوفود الضوء على إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بتعزيز جهود التنمية المستدامة، وأكدت تلك الوفود أن الاختيار بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمر غير مطروح؛ بل إن من الضروري تحديد أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأكثر نجاحاً ومعرفة الظروف التي أتاحت ذلك النجاح. بيد أن تلك الوفود أشارت إلى أن نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب يبقى في نهاية المطاف بيد بلدان الجنوب أنفسها.

٢٣ - وأشارت بعض الوفود إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، الذي عقد في مدينة المكسيك في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تناول مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودوره في الهيكل الإنمائي العالمي. غير أن بعض الوفود رأى أن الاجتماع والاجتماعات الأخرى المتعلقة بفعالية المعونة أو فعالية التنمية لا تتبع الإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة، ويجب ألا تعتبر جزءاً من الإطار الذي يحكم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - وشارك ممثلو وكالات متخصصة ومنظمة حكومية دولية واحدة في المناقشة العامة. وقدموا معلومات عن مجموعة متنوعة واسعة من السياسات والأنشطة والمبادرات وآليات التبادل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب تلك المخصصة لتعزيز القدرات الإنتاجية. ولاحظوا إيجاد ترتيبات واستراتيجيات خاصة تستهدف تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووصفوا الأنشطة التنفيذية التي تعكس الأهمية الجديدة التي تُولى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنها وسيلة من وسائل توسيع نطاق القدرات على تحقيق النمو والتنمية. وعلى الصعيد الإقليمي، أفضت تلك الجهود المستوحاة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الحد من الفقر لدى جميع الفئات الاجتماعية وتقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الصعيد الإقليمي، ساعدت على نجاح إطلاق برامج التعلم من الأقران عن طريق ترتيبات التوأمة. وعلى الصعيد دون الإقليمي، دعمت تبادل المعارف وبناء القدرات فيما يتعلق بتحليل السياسات وساعدت على توسيع نطاق محافل تبادل المعارف.

٢٥ - وذكر ممثل أحد مصارف التنمية الإقليمية أن بلدان منطقتة تتشاطر العديد من التحديات والفرص الإنمائية التي يمكن معالجتها على نحو أفضل بشكل جماعي من خلال التعاون الأفقي فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يؤدي إلى إضافة قيمة إلى المبادرات الوطنية البحتة. وسوف يشمل ذلك توفير المنافع العامة الإقليمية. وارتأى الممثل أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشدد على العمل الجماعي الأفقي قد يفيد بوجه خاص في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ممثل المصرف عن تأييده القوي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه آلية مؤسسية رئيسية تقوم بدور مركز لتبادل الخبرات والمعارف الإنمائية العالمية، وتضطلع بدور الوسيط التزهي في تحديد ما هو ناجح وما هو غير ناجح. وأشار أيضا، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى، إلى فائدة التقرير المقدم عن استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتقدم المحرز خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٤ (SSC/18/1) الذي أعده المكتب.

٢٦ - وبما أن الفريق العامل المعني بمشروع المقرر لم يحتتم أعماله في ٢٢ أيار/مايو، عقد رئيس اللجنة جلسة عامة إضافية في ٢٣ أيار/مايو، كي تتولى معالجة المسائل المتعلقة. وأشارت الوفود، في المداولات المتعلقة بوضع المقرر، إلى أن الدول الأعضاء أحرزت تقدما كبيرا وأظهرت درجة عالية من المرونة في سعيها إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو موضوع يهم جميع هذه الدول. وكانت هناك مناقشة عامة من جميع الوفود تنادي بتجنب تكرار حالة الجمود التي حدثت في الدورة السابعة عشرة للجنة في عام ٢٠١٢، حيث أكدوا أنه ينبغي ألا تعتبر سابقة من سوابق المداولات المقبلة. وناشد جميع الوفود رئيس اللجنة أن يعمل على توجيههم صوب التوصل إلى توافق في الآراء.

٢٧ - وأعرب أحد الممثلين، الذي تكلم باسم مجموعة من البلدان، عن القلق من أنه على الرغم من الجهود الحقيقية المبذولة لإحراز تقدم وإبداء المرونة، اضطرت اللجنة إلى أن تمدد دورتها نتيجة عدم قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ مقرر بتوافق الآراء، وأشار إلى أن ذلك يعزى جزئيا إلى أساليب التأخير التي استهدفت إضعاف المقرر. وشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوع تنظر إليه بجدية مجموعة البلدان المعنية وهي على استعداد للعمل فورا على اتخاذ مقرر بأقل قدر من التأخير.

٢٨ - وشدد ممثل، تكلم أيضا باسم مجموعة من البلدان، على أنه لم يُبدل عن عمد جهود بهدف إبطاء المفاوضات وإضعاف المقرر النهائي، في الوقت الذي يتفهم فيه الإحباط الذي أعرب عنه البعض إزاء تأخر التوصل إلى توافق في الآراء بصدد المقرر. وأشار بالمثل إلى أن الدول الأعضاء ينبغي ألا تنظر إلى حالة الجمود التي شهدتها الدورة السابعة عشرة للجنة

بوصفها سابقة تحدد نمطا لمداولاتها المقبلة. وذكر أن ثمة مفاوضات عسيرة فيما بين الدول الأعضاء تجرى بالفعل، وأن مهمة الوفود تتمثل في العمل، رغم ما تواجهه من صعوبات، على التوصل إلى توافق آراء في جو من حسن النية. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بنفس القدر من الأهمية لدى بلدان المجموعة التي هو عضو من أعضائها.

٢٩ - وأعرب ممثلان، تكلم أحدهما باسم مجموعة من البلدان، عن التفاؤل بأن الدول الأعضاء على وشك التوصل إلى مقرر بتوافق الآراء، وناشد جميع الوفود أن تنسق جهودها في سبيل تحقيق هذه الغاية.

٣٠ - وفي الختام، شدد الرئيس على أهمية التوصل إلى مقرر بتوافق الآراء، وهو ما قال إنه سيكون نتيجة ناجحة لجميع الدول الأعضاء، وكذلك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عموماً. واقترح يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موعداً نهائياً لإنهاء المداولات والتوصل إلى مقرر، وهو ما وافق عليه جميع الدول الأعضاء.

الفصل الثالث

مناقشة مواضيعية بعنوان: "في سياق تطور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساهمات، واستراتيجية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب"

٣١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الرابعة المعقودة في ٢ أيار/مايو.

٣٢ - وتولت السيدة كارينا ليونز (نيوزيلندا)، نائبة رئيس اللجنة، التي قامت أيضا بإدارة المناقشة المواضيعية، تقديم أعضاء حلقة النقاش السبعة^(١١).

٣٣ - وجرى خلال المناقشة المواضيعية استطلاع الكيفية التي ينبغي بها، في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، أن تسعى البلدان النامية بشكل جماعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وضمن هذا الإطار العام، تطرقت المناقشات إلى مسائل الأمن الغذائي، وتمثيل الجنوب في الحوكمة العالمية، وإمكانات المنافع العامة الإقليمية، والنهوج الناجحة في التصدي للتحديات المتمثلة في الحد من الفقر، والتفاوت في الدخل، والبيئة، وتغير المناخ.

٣٤ - وقدم كل من الخبراء السبعة عرضاً إيضاحياً أثناء المناقشة تناول جانباً محدداً من جوانب الموضوع الذي تجري مناقشته.

الكيفية التي ينبغي بها أن تسعى البلدان النامية بشكل جماعي، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بدعم من منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - أبرزت مقدمة العرض الإيضاحي التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في صوغ خطة إنمائية تحويلية، تتميز بالانتقال من التركيز المنعزل على الحد من الفقر إلى نهج أكثر شمولاً صوب التنمية المستدامة. وهي عملية قادتها الدول الأعضاء وامتلكت زمامها، والوقت قد حان لتكثيف بناء الشراكات والتصدي جماعياً للتحديات المستمرة التي يواجهها العالم. والآلياتان الحكوميتان الدوليتان اللتان تقودان العملية الانتقالية هما فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة

(١١) إن الآراء التي أعرب عنها أعضاء حلقة النقاش لا تعبر بالضرورة عن آراء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وأدار الفريق العامل إحدى أكبر حملات التوعية التي استهدفت إشراك الجهات المعنية في مناقشة صعبة ومعقدة أفضت مع ذلك إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية الاستفادة من جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية والانخراط في نفس الوقت في إجراء حوار بشأن تحقيق العالمية، وتغير المناخ، والسلام والاستقرار، ووسائل التنفيذ. واحتل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكانة بارزة في المناقشات حيث اعتُبرا طريقي عمل تتسمان بأهمية بالغة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعنصرين أساسيين من عناصر تحقيق التنمية المستدامة. غير أن الاختلافات لا تزال موجودة، حيث يشدد بعض الوفود على مسؤولية جميع الأطراف، في حين يشدد بعضها الآخر على التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقليدي. وقد أتاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجا ابتكارية أوسع نطاقا لإزاء الحلول الإنمائية تتجاوز التركيز الضيق على التنمية الاقتصادية والمساعدة الإنمائية الرسمية، بالاعتماد على تجارب بلدان الجنوب ودروسها المستفادة وتبادل المعارف فيما بينها، وبالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. والأمم المتحدة في وضع مناسب يتيح لها أن تضطلع بدور قيادي في إنشاء مؤسسة تنسيق جديدة تضم الجميع، والعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي، من أجل ضمان توفير الاستثمارات والموارد اللازمة لمواجهة كم التحديات المنتظرة.

الكيفية التي ينبغي بها أن تسعى البلدان النامية بصورة جماعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من منظومة الأمم المتحدة

٣٦ - أكد مقدم العرض على أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأمن الغذائي لا يزال مسألة إنمائية كبرى. وتتسم الجهود الجماعية، من ثم، بأهمية بالغة في تعبئة الموارد اللازمة للتوفيق بين إنتاج الأغذية وارتفاع النمو السكاني، وفي مكافحة الجوع وسوء التغذية، وزيادة استدامة الإنتاج الزراعي، والحد من الفقر في الريف، ووضع نظام غذائي يتسم بالكفاءة، وبناء القدرة على التحمل في مواجهة الصدمات والأزمات من قبيل تغير المناخ. ومن المسلم به على نطاق واسع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أكثر السبل فعالية في تبادل المعارف والخبرات في سياق التصدي لتحديات الأمن الغذائي المشار إليها، حيث تحظى الأمم المتحدة بموقع استراتيجي يمكنها من الاضطلاع بدور تيسيري ومحايدي، يكفل ضمان جودة النوعية الفنية ويعزز الشراكات الابتكارية في أربعة مجالات: (أ) تيسير الاستفادة من الحلول الإنمائية المتاحة؛ (ب) تشجيع برامج تبادل المعارف؛

(ج) توفير الدعم للسياسات في مرحلة وضعها؛ (د) تهيئة بيئة مؤاتية للتعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب. وفي إطار دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات، تعكف الأمم المتحدة أيضا على تيسير التعاون الثلاثي مع الشركاء في التنمية. وقد بينت التجربة أن التدخلات الإنمائية تنحو إلى أن تكون أكثر نجاحا عندما تكون مدعومة بملكية وطنية قوية ودعم حكومي وإرادة سياسية، وحيثما تساهم البلدان المضيفة في التمويل المشترك. ومن المهم، بالتالي، تكثيف الجهود الرامية إلى استكشاف الشراكات فيما بين بلدان الجنوب، التي تيسر تبادل المعارف والحلول الفنية الرامية إلى تكييف وتطبيق حلول التمويل المبتكرة المستندة إلى تحليل قائم على الأدلة. وستزداد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفهما أكثر الطرائق فعالية في التصدي لتحديات التنمية وأزمة الأمن الغذائي التي تلوح في الأفق، والتي لا حل لها إلا اتباع نهج تشارك فيه شتى الجهات المعنية.

زيادة تمثيل الجنوب في نظم الحوكمة العالمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٧ - ركز مقدم العرض على ثلاث نقاط رئيسية هي: (أ) القيود الهيكلية التي أعاقت قدرة البلدان النامية على المشاركة في الحوكمة العالمية وعلى أن يكون لها تمثيل فيها؛ (ب) قيود القدرات المؤسسية التي تواجهها البلدان النامية عند الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف؛ (ج) استكشاف الخيارات المتعلقة بالهيكل المؤسسي التي يمكن النظر فيها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيقتضي نجاح خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة درجة عالية من التعاون في مسائل السياسات الاقتصادية وسياسات التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال آلية حوكمة اقتصادية عالمية تضطلع بما يلي: (أ) تمكين البلدان النامية من المشاركة بفعالية في رسم السياسات الاقتصادية المتعددة الأطراف ووضع المعايير وتنفيذها؛ (ب) تقديم الدعم الفعال إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ السياسات والقواعد، وكلا الأمرين غير محقق في الوقت الراهن. وتبرز الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة العالمية الوحيدة التي حققت فيها البلدان النامية قدرا أكبر من النجاح، من خلال مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز على سبيل المثال، في أن يكون لها تمثيل وتأثير في وضع خطة التنمية العالمية. غير أن تأثير المنظمة في توجيه الخطة الاقتصادية العالمية آخذ في التناقص رغم الولاية الموكلة إليها، وهو ما أفضى بدوره إلى الحد من التأثير في السياسات العالمية التي كان يمكن أن يحققه البلدان النامية. وقد شوّه التفاوت الهيكلي حوكمة الخطة الاقتصادية العالمية، وثمة حاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هيكل الحوكمة المذكور في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون ذلك إحدى سبل الاستفادة من التمثيل

الجماعي للجنوب، إلى جانب بناء القدرة على المشاركة المؤسسية والمتعددة الأطراف وبناء الهيكل المؤسسي في البلدان النامية.

دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في توفير المنافع العامة الإقليمية

٣٨ - ناقش مقدم العرض مسألة التعاون الإقليمي، مركزاً بوجه خاص على المنافع العامة الإقليمية، وسماتها الرئيسية ومقدّمات أمثلة عن أثرها الإنمائي والدروس الهادفة المستفادة. وكان من المناسب التركيز على المنافع العامة الإقليمية لأن البلدان المنتمية للمنطقة ذاتها تواجه تحديات وفرصاً إنمائية مماثلة، يمكن معالجتها على النحو الأفضل من خلال العمل الإقليمي الجماعي، مما يضيف قيمة إلى التدخلات الوطنية. وبناء على الخبرات التي اكتسبها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أشار مقدم العرض إلى أن البرامج ذات التركيز الإقليمي يسّرت إقامة الشراكات الإقليمية من أجل إنتاج السلع والخدمات والموارد التي تستهلكها بلدان المنطقة بصورة جماعية. وقد أمكن إضافة القيمة إلى التدخلات الوطنية بطرق مختلفة من قبيل: (أ) توفير الحوافز من أجل تصحيح أوجه الخلل في التنسيق منذ البداية؛ (ب) دعم التعاون الأفقي فيما بين بلدان الجنوب، حيث تشارك البلدان النامية المعنية في التعرّف على التحديات والفرص وتتخذ القرارات بشأن جدول أعمال وتضع هيكل الإدارة؛ (ج) الاضطلاع بدور مركز المعارف؛ (د) البحث عن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق أنشطة التعاون. ونظراً إلى أن البرامج الإقليمية معقدة ومكلفة، اختلفت هياكل تنفيذ البرامج والمنافع الناجمة عنها باختلاف البلدان وظروفها. وقد نافست الاستثمارات الوطنية أيضاً المشاريع الإقليمية، لأن أثر هذه الاستثمارات قد يكون قصيراً وغير واضح بما فيه الكفاية، وثمة شكوك دائمة بشأن تكاليفها المتكبّدة وفوائدها المحققة. وبالمثل، تختلف هياكل الإدارة والترتيبات المؤسسية باختلاف البلدان المعنية، الأمر الذي أبرز أهمية وجود وسيط نزيه وشركاء خارجيين إلى جانب تمتع البلدان المشاركة جميعها بإرادة سياسية قوية. وأشار مقدم العرض إلى أفضل الممارسات في ما يتعلّق بالمنافع العامة الإقليمية في مجالات تقديم تعليم جيد النوعية في المدارس الابتدائية، وتوفير الأدوية، وتأمين المعاشات التقاعدية للعمال المهاجرين. وقد بيّنت التجربة أن النهج المنطلقة من القاعدة حسّنت تولّي البلدان زمام هذه المشاريع وحسّنت كذلك احتمال تنفيذها بالشكل الملائم على الصعيد الوطني. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور الوسيط في المعارف الإنمائية على الصعيد العالمي، وبدور محفّز التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن تعزّز السياسات التي تستهدف الحد من الفقر، والتصدي للتفاوت وأن تعمل على رفع مستويات المعيشة للجميع.

الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان النامية على التصدي للفقير والتفاوت في الدخل

٣٩ - أكد مقدم العرض أن عام ٢٠١٤، هو عام التصدي للتفاوت، وهو التحدي الحاسم الجديد الذي يواجهه العالم. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير منظمة "أوكسفام" الذي أُطلق في المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في دافوس، سويسرا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إلى أن أغنى ٨٥ شخصا في العالم يملكون كم الثروات نفسه الذي يملكه نصف سكان العالم الأفقر، أو أن أغنى ١ في المائة من سكان العالم يملكون ما نسبته ٤٦ في المائة من ثروات العالم، في حين يملك أغنى ١٠ في المائة منهم ٨٦ في المائة من الثروات. وتتأثر البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بالتفاوت، وقد فاقمت الأزمة المالية التي طالت العالم عام ٢٠٠٨ هذه المشكلة. والتناقض الكامن في هذا الوضع هو أن العالم كان قد نجح في الحد من الفقر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة، إضافة إلى تجارب ناجحة هامة أخرى في ميدان التنمية مثل انخفاض معدل وفيات الأطفال. ولكن، رافق هذه المكاسب تفاقم التفاوت على مستويات عديدة، ليس في ما يتعلق بالدخل فحسب. فقد كان على المجتمع الإنمائي الدولي أن يعيد التفكير والتركيز على الأولويات الإنمائية ليأخذ في الحسبان الواقع المرير الجديد الذي يشكله التفاوت، والتركيز على أولئك الموجودين في أسفل السلم الاجتماعي. وهذا الاتجاه أشد إثارة للقلق، بسبب ترافق ارتفاع معدلات التفاوت مع انتقال السلطة إلى أيدي الدول الثرية على حساب كل الآخرين، ولا سيما الدول الفقيرة، التي شهدت تضاؤل حيز السياسات والحيز السياسي الخاصين بها وتراجع تأثيرها نتيجة لذلك. وتمثل الخطر في أن النجاح في القضاء على الفقر قد يدفع الناس إلى الاعتقاد خطأ أن الظلم قد انتهى وأن التعاون الإنمائي لم يعد ضروريا. وينجم التفاوت عن قرارات متعلقة بالسياسة العامة، ولا ينبغي أن ينظر إليه من حيث وضع فرد أو مصيره. ولذلك، يحتاج المجتمع الدولي لمناقشة هذه السياسات الضارة والتوصل إلى حلول بشأنها، بالاستناد إلى الخبرات المشتركة لدى البلدان التي حققت توازنا أفضل من خلال السياسات المناصرة للفقراء التي تعمل على تمكين الناس في مختلف الطبقات الاجتماعية، على سبيل المثال. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور وسيط التنمية العالمي، وأن تبين أهمية نهج تخفيف حدة الفقر المناصرة للفقراء من أجل التصدي لمعضلة التفاوت الحالية.

الكيفية التي ينبغي بها للبلدان النامية السعي مجتمعة صوب تحقيق النمو الاقتصادي مع الاهتمام بالبيئة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٠ - ركّز مقدم العرض على جوانب الموضوع الرئيسي الثلاثة: (أ) الأساس المفاهيمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) العناصر الرئيسية لهذا التعاون؛ (ج) جدول الأعمال المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق النمو والاستدامة البيئية. وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، ثمة ثلاثة نماذج من التعاون الدولي مستخدمة حالياً: (أ) نموذج التسلّط الأبوي، الذي لم يأخذ في الحسبان العوامل التاريخية التي أدت إلى حالة توخى التعاون الإنمائي الدولي علاجها، وسعى إلى إعادة تشكيل الجهة المتلقية على صورة الجهة المانحة، وهذه نزعة تنسم بما خطط المعونة التقليدية في كثير من الأحيان في ظل هياكل إدارة غير متوازنة؛ (ب) ونموذج المسؤولية، الذي يعترف بالمسؤولية عن ظروف التنمية الحالية تمثياً مع مفهوم "المسؤوليات المختلفة وإن تباينت" والذي ينطوي على ضرورة العمل على تحقيق توازن في هياكل إدارة المؤسسات الإنمائية؛ (ج) ونموذج تقاسم الخبرات الإنمائية، الذي تسعى بموجبه البلدان إلى تبادل خبراتها الإنمائية بهدف التصدي مجتمعة للتحديات الإنمائية، مدفوعة بالطلب والعرض، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، وقد يتم ذلك من خلال المؤسسات أحياناً، ويقضي هذا النموذج بأن يحدد كل شريك احتياجاته وأن يحافظ على حيّز للسياسات خاص به. وفيما يتعلق بالجانب الثاني، فإن العنصر الأساسي الأول لنجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو التمويل الذي يركّز على بناء القدرات، بأنماط تمويل مختلفة. أما العنصر الثاني فهو الدعم المؤسسي، الذي يركّز على بناء قدرات الأشخاص والمؤسسات والذي لا يمكن للتمويل أن يجدي نفعاً بدونه. وفيما يتعلق بالعنصر الثالث، أشار الخبير إلى عدد من المواضيع التي ينبغي التركيز عليها في جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب: (أ) الزراعة المستدامة ذات القيمة المضافة العالية؛ (ب) التعاون في مجال البحوث الزراعية وتطوير أنواع جديدة من المحاصيل؛ (ج) توفير الموارد المائية والمرافق الصحية ومياه الشرب؛ (د) خدمات الصحة العامة؛ (هـ) التمويل وآليات التنفيذ في ميدان الطاقة المتجددة؛ (و) تطوير قواعد بيانات الموارد الجينية والمعارف التقليدية؛ (ز) إنشاء آليات رصد ونظم إنذار مبكر خاصة بالأحداث المناخية القاسية؛ (ح) وضع ترتيبات للمساعدة المتبادلة على الصعيد الإقليمي في حالات الكوارث الطبيعية؛ (ط) تطوير نظم الاستشعار من بعد لرسم خرائط الموارد الطبيعية ورصد البيئة، فضلاً عن وضع النماذج واستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين الإدارة البيئية الوطنية، ووضع السياسات والتخطيط. وأخيراً، كان على البلدان النامية، بعد أن اتخذت موقفاً موحداً بشأن نقل التكنولوجيا في ما يتعلق بالعمليات البيئية العالمية، التركيز على ما يلي: (أ) التعاون في مجال

البحوث والتطوير؛ (ب) تقاسم الامتيازات المتعلقة بترويج التكنولوجيا التي طُوِّرت باستخدام التمويل العام؛ (ج) إظهار وحدة بلدان الجنوب من الناحية السياسية عند اعتماد طرف بجزائه لترخيص إلزامي واستخدام أوجه المرونة التي يتيحها النظام العالمي للملكية الفكرية.

الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تسعى مجتمعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر والحد من جوانب التفاوت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بدعم من منظومة الأمم المتحدة

٤١ - ركّز مقدم العرض على أربعة مجالات مترابطة: (أ) الجنوب الصاعد والديناميات الخاصة به؛ (ب) طبيعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) السبل التي يعزّز من خلالها التعاون فيما بين بلدان الجنوب النمو الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر والتفاوت؛ (د) الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة. وفي ما يتعلّق بالجنوب الصاعد، ظهرت خمسة اتجاهات: (أ) تقدّم كبير في التنمية الاقتصادية والرفاه يدفعهما محرك النمو في بلدان الجنوب ودوره المحفّز كمصدر للانتعاش؛ (ب) امتداد عدم تساوي الاستفادة من الفوائد والتفاوت، بما يشمل الفرص المتاحة، إلى مجالات أخرى؛ (ج) التطلعات الفردية والجماعية لدى شعوب بلدان الجنوب إلى حياة أفضل، ومزيد من الحريات الإنسانية، وتمثيل أفضل على الصعيد العالمي؛ (د) تصاعد الإبداع الإنساني والابتكار في السياسات والبرامج والمشاريع؛ (هـ) تنامي إدراك أهمية النمو الشامل من أجل الحد من الفقر والتفاوت. وفي هذا السياق، باتت طبيعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكثر وضوحاً، وهي تشمل الاتجاهات الخمسة التالية: (أ) تبادل التجارب في مجال السياسات العامة؛ (ب) التشارك في التكنولوجيا المبتكرة منخفضة التكلفة؛ (ج) تبادل المعلومات عن النهج الناجحة والفاشلة عن طريق الحكومات أو المجتمع المدني؛ (د) استكشاف إمكانات المنافع العامة العالمية والإقليمية استناداً إلى معايير العمل والمعايير البيئية مما يمكن أن يقدم للبلدان النامية مساندة أكبر؛ (هـ) تجميع الموارد. وقد يعزّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب النمو الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر والتفاوت عن طريق الإجراءات السبعة التالية: (أ) الاستفادة من الفرص العالمية بصورة جماعية؛ (ب) تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في السياسات فيما يتعلق بالحد من الفقر والتفاوت؛ (ج) المضي قدماً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) بذل جهود حادة من أجل اغتنام الفرص الكامنة في المنافع العامة العالمية؛ (هـ) توسيع نطاق التمويل الإنمائي من البلدان النامية؛ (و) عقد العزم على تبادل التجارب المبتكرة حقاً؛ (ز) تحديد

الأولويات والاستفادة من التجارب الناجحة التي تحققت في التنمية المحلية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في كل تلك المجالات باعتبارها شريكا موثوقا به وميسرا وحافزا.

مناقشة عامة

٤٢ - في المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، اتفقت الوفود على العديد من النقاط التي أثارها الخبراء، وركزت على ما يلي: (أ) إمكانات المنافع العامة العالمية؛ (ب) الحاجة إلى بناء البنى الأساسية في جميع المجالات؛ (ج) أهمية اتباع نهج ينطلق من القاعدة في البرامج؛ (د) ضرورة إصلاح هيكل الإدارة العالمية للتنمية الاقتصادية حتى يكون للبلدان النامية تأثير أكبر؛ (هـ) أهمية أن يظل الحد من الفقر محور تركيز نهج التنمية المستدامة المتبع؛ (و) الحفاظ على النهج الفريدة المتمثلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وريادتها، حيث تختلف مبادئ ذلك التعاون عن مبادئ التعاون الإنمائي التقليدي. وطرحوا أيضا آراء عن الدور المحدد الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن المنظورات العامة لمستقبل هذا التعاون.

٤٣ - واستجابة لذلك، عرض المشاركون في المناقشة النقاط التالية. فقد أكدوا للدول الأعضاء أن الهدف الشامل من النهج الكلي المتبع إزاء التنمية المستدامة ما زال هو الحد من الفقر، وأبرزوا قصص النجاح الناتجة عن اتباع نهج ينطلق من القاعدة في التنمية. وأشاروا إلى أن البلدان النامية ستستفيد إلى حد كبير من إجراء إصلاح حقيقي للترتيبات التجارية العالمية والإقليمية، وكذلك من توطيد التعاون والاتساق على الصعيد الإقليمي. وحثوا البلدان النامية على العمل، من خلال مؤسسات التعاون الإنمائي القائمة، على تحقيق تغيير في الإدارة. ولكي تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ محركا حقيقيا لتغيير الإدارة، شجّعوا الدول الأعضاء بقوة على إنشاء مقر مؤسسي في الأمم المتحدة، يعمل على إرساء خطة التنمية وتوجيهها قدما. ورأوا أيضا أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا في مساعدة البلدان النامية على معالجة القيود التي تحد من قدراتها، وعلى تيسير تبادل المعارف. وسيحتاج تمويل التنمية في المستقبل إلى تجاوز معايير المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية ليصبح أكثر جدوى ويسمح باستكشاف نهج أكثر ابتكارا يمكن تكييفها مع الاحتياجات القطرية. وثمة عنصران أساسيان للنجاح هما التزام الشركات العالمية والسعي إلى الابتكار في إقامة الشراكات.

الفصل الرابع

تقرير الفريق العامل

- ٤٤ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، في البند ٦ من جدول الأعمال.
- ٤٥ - وقام مقرر الدورة، الذي اضطلع أيضا بدور مقرر الفريق العامل، بعرض تقرير الفريق العامل.
- ٤٦ - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة

٤٧ - نظرت اللجنة في الجلسة السادسة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، في البند ٧ من جدول الأعمال.

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة (انظر الفصل الأول، المقرر ٢/١٨)، وأذنت اللجنة للرئيس بأن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة التاسعة عشرة وبأن يُبلغ الدول الأعضاء بالمقرر المتخذ بناء على هذه المشاورات قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة لتمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل السادس

مسائل أخرى

٤٩ - أشار أحد الوفود إلى أنه قد تم الإعلان أثناء الجلسة الافتتاحية للدورة أن مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيُعيّن ممثلاً خاصاً للأمين العام معنياً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى أن هذا الإعلان قد لقي ترحيباً من قبل جميع الدول الأعضاء التي أدلت بمدخلات.

٥٠ - وأعرب الوفد نفسه عن قلقه إزاء الإعلان لاحقاً عن تعيين مدير المكتب مبعوثاً خاصاً للأمين العام معنياً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الأمر الذي يتعارض مع الإعلان السابق. وأعرب ذلك الوفد عن بالغ قلقه إزاء تضارب الإعلانات الرسمية الصادرة عن شخصيات رفيعة المستوى، وطلب الحصول على توضيح بشأن هذا التغيير وعن الآثار المؤسسية التي يمكن أن تنشأ عنه.

الفصل السابع

مشروع التقرير

- ٥١ - نظرت اللجنة في الجلسة السادسة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، في البند ٩ من جدول الأعمال.
- ٥٢ - وقام المقرر، إدواردو بوريبي (الأرجنتين)، بعرض مشروع تقرير اللجنة.
- ٥٣ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأوكلت للمقرر مهمة إتمامه.

الفصل الثامن

احتتام الدورة

٥٤ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، أدلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ببيان ختامي.

٥٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ختامي أيضا كل من المديرية الإدارية المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالنيابة عن مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٦ - وأشار أحد الوفود إلى أن الجلسة الختامية للدورة الثامنة عشرة عُقدت في ٦ حزيران/يونيه وليس في ٥ حزيران/يونيه كما أُثِّق على ذلك في وقت سابق، وطلب أن تكفل الأمانة العامة عدم تكرار مثل هذه الحوادث في الدورات المقبلة.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

٥٧ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها الثامنة عشرة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. واختتم الاجتماع في ٦ حزيران/يونيه وليس في ٢٢ أيار/مايو كما كان مقررا من قبل بسبب عدم توصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن المقررات بحلول ٢٢ أيار/مايو. وفي ٢٣ أيار/مايو، أُتفق على استئناف الدورة في ٥ حزيران/يونيه لاختتام أعمالها. ومع ذلك، ورغم كل الجهود المبذولة، استحال الحصول على مرافق غرف الاجتماعات لعقد الاجتماع في ٥ حزيران/يونيه؛ وكان أقرب تاريخ أتاحت فيه الخدمات المطلوبة هو ٦ حزيران/يونيه، وقد اختتمت الدورة أعمالها في نهاية المطاف وأعلنت انتهاء الدورة. وعقدت اللجنة ست جلسات. وعقدت اللجنة أيضا جلسة تنظيمية في ١ أيار/مايو ٢٠١٤ ثم أُرجئت إلى حين استئنافها واختتامها في ١٤ أيار/مايو.

٥٨ - وترد المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة وأسسها وتاريخها والتسلسل الزمني لأنشطتها والتقارير المقدمة عن أعمال دوراتها السابقة في التقارير المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة^(١٢).

٥٩ - ووفقا لفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد الدورة في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)، والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/62/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/65/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/67/39).

باء - الحضور

٦٠ - حضر الدورة الثامنة عشرة للجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما حضر الدورة ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعن المنظمات الحكومية الدولية، إلى جانب أفراد وُجِّهت إليهم الدعوة للمشاركة في المناقشات. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦١ - انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:

عبد الكلام عبد المؤمن (بنغلاديش)

نواب الرئيس:

ريمونغار دينيس (ليبيريا)

ياروسلاف غوليتسين (أوكرانيا)

كارينا ليونز (نيوزيلندا)

المقرر:

إدواردو بوريي (الأرجنتين)

٦٢ - ووافقت اللجنة على توصية الرئيس بأن يشترك نائباً الرئيس، السيد ريمونغار دينيس (ليبيريا) والسيدة كارينا ليونز (نيوزيلندا)، في رئاسة الفريق العامل. وانتخب الفريق العامل إدواردو بوريي (الأرجنتين) مقرراً له.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦٣ - عقدت اللجنة جلسة تنظيمية في نيويورك في ١ أيار/مايو ٢٠١٤ لانتخاب مكتب دورتها الثامنة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٦٤ - وبعد المناقشات، أُرجئت الجلسة إلى ١٤ أيار/مايو، وفي ذلك التاريخ قامت اللجنة بتعديل وإقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/18/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/18/L.3) لدورها الثامنة عشرة. وتم تعديل جدول الأعمال المتصل بالبند ٥، حيث تقرر أن تدور المناقشة المواضيعية بشأن موضوع "في سياق تغيير خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥، ومساهمات واستراتيجية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب“. وأُجريت مناقشة عامة في الجلسات العامة المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن البنود ٢ إلى ٤. وقد أُسندت إلى الفريق العامل، الذي بدأ أعماله يوم ٢١ أيار/مايو، مهمة النظر في بنود جدول الأعمال ٢ إلى ٤ من أجل إجراء المناقشة الموضوعية وكُلِّف بتقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة.

المرفق الأول

قائمة الحاضرين في الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأورغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة (دولة - المستقلة)، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والمهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، والصومال، والصين، والعراق، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفترويا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكوبا، كوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهاييتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

دولة غير عضو تلقت دعوة دائمة للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة
بصفة مراقب

الكرسي الرسولي

الأمانة العامة للأمم المتحدة وكيانان أخرى

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة
معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة
الوكالات المتخصصة
منظمة العمل الدولية
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
والمنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمات الحكومية الدولية
مصرف التنمية الآسيوي
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الإسلامي
منظمة الشركاء في مجال السكان
التنمية ومركز الجنوب

كيانات أخرى تلقت دعوة دائمة للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة
بصفة مراقب

الاتحاد البرلماني الدولي

منظمة فرسان مالطة العسكرية

الأفراد الذين وُجِّهت إليهم دعوة للمشاركة في المناقشات

أمينة محمد (المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)

يونغ - جين كيم (مدير، شعبة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعبئة الموارد، وإدارة التعاون
التقني، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)

ريكاردو فوينتس - نييفا (رئيس قسم الأبحاث، منظمة أوكسفام، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)

فنسنتي باولو يو (رئيس مجلس الإدارة ومنسق برنامج الحوكمة العالمية، مركز الجنوب)

بروديبينو غوش (عضو رفيع المستوى ومدير، شعبة علوم الأرض وتغير المناخ، معهد الطاقة
والموارد) وجواكيم ترييس (المنسق المعني بصكوك التكامل الإقليمي، قطاع التكامل والتجارة،
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)

سليم جاهان (مدير، فريق الممارسات المتصلة بالفقر، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي)

المرفق الثاني

- قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثامنة عشرة
- مذكرة الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3)
- تقرير عن الاجتماع المعقود بين الدورتين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (SSC/17/IM/L.2)
- تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مراعاة الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما (SSC/18/1)
- مذكرة الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/18/2)
- تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/18/3)
- جدول الأعمال المؤقت المشروح وقائمة الوثائق (SSC/18/L.2)
- مذكرة من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنظيم الأعمال (SSC/18/L.3)

